الفصل الثاني

في إثبات وحدانيته تعالى

قال: خَلْقُ الْخَلاَيِقِ خِلْواً عَنْ مُخَالَفَـةٍ إِذْ لاَ تَـوَارُدَ يَنْفِـي الْقَـوْلَ بِالثَّـانِي

أقول[1]: لما فرغ عن إثبات الواجب على طريقتي[2] الفلاسفة والمتكلمين شرع في إثبات وحدانيته[3]. فقوله «خلق الخلايق» مبتدأ و«ينفي» خبره و«خلوا» بمعني اسم الفاعل[4] وقع حالا من المبتدأ على ما جوزه البعض من النحاة أو من المفعول وقوله «إذ لا توارد» جملة[5] معترضة أورده دفعا لما يقال من أنه لا يلزم من عدم وقوع المخالفة في خلق العالم كون الخالق واحدا لجواز الاتفاق.

وتقرير البرهان عليه أنه لو وجد إلهان فلا يخلو إما أن يقع بينهما التمانع في إيجاد العالم، فيلزم عجزهما أو عجز أحدهما[6] مع لزوم الترجح بلا مرجح أو[7] اجتماع الضدين، والكل باطل. أو يقع بينهما الاتفاق فيلزم التوارد، وهو أيضا باطل. وكلام المحقق ينطبق على هذا الوجه غاية الانطباق، لكن يتجه عليه أنه يجوز أن لا يقع التمانع ولا الاتفاق بل وقع من أحدهما القصد إلى إيجاد ذلك المقدور ولم يقع من الآخر. فإن قلت قصد أحدهما وعدم قصد الآخر ترجيح بلا مرجح. قلت ممنوع، وإنما يلزم ذلك[8] إن لو لم يكن بإرادتهما[9] فتدبر.

---

(١) انظر في إثبات الوحدانية كتاب التوحيد للإمام الماتريدي: ١٩-٢٣، الإرشاد لإمام الحرمين: ٢٦-٢٩، شرح المواقف للسيد الشريف الجرجاني: ٨/٤٥-٥١، شرح العقائد للتفتازاني: ١/٨٦-٩٢.

(٢) أ: تفي. (٣) أ: زيادة (وحدانيته). (٤) أول ق ٨ في أ.

(٥) أول ق ٨ في ز. (٦) ز: أحديهما. (٧) ز: و.

(٨) «أ» و «ز» بدون (ذلك)، وقد أثبته من «م» و «ص» ومما نقله الشيخ عثمان الكليبي من شرح الخيالي هذا في كتابه خير القلائد شرح جواهر العقائد: ١٧.

(٩) «أ» و «ز» إرادتيهما، وما أثبته من «م» ومن نقل الشيخ عثمان الكليبي في خير القلائد: ١٧.

ولك أن تجعله إشارة إلى برهان التمانع ، وهو أنه لو وجد إلهان لأمكن بينهما التمانع والتخالف في الأفعال[1] ، وحينئذ إما أن يقع مراد كل منهما فيلزم اجتماع الضدين أو لا يقع مراد كل[2] منهما فيلزم عجزهما أو يقع مراد أحدهما دون الآخر فيلزم الترجيح بلا مرجح مع عجز من فرض إلها[3] قادرا ، لكن أفعاله تعالى خالية عما ذكر فهو واحد ليس إلا ، وينتفي القول بالثاني . إلا أن نفي التوارد على هذا الوجه مما لا فائدة له أصلا كما يظهر بأدنى تأمل .

وكأن ميل المحقق إلى ذكر[4] وجه إقناعي ههنا ؛ وتوجيهه[5] أنه لو تعدد الإله[6] لوقع بينهما التخالف والتنازع ويختل النظام ، وأما الاتفاق والتوارد فهو منتف بحكم العقل والعادة لكن خلق العالم خال عن مخالفة وتنازع فينتفي[7] القول بالثاني.

ومنهم[8] من استدل على ذلك بأنه لو وجد إلهان ويتصفان[9] لا محالة[10] بصفات[11] الألوهية لكان نسبة جميع المقدورات إليهما[12] على السوية إذ المقتضى للقدرة ذاتهما وللمقدورية الإمكان أو الحدوث[13] فيمكن قصدهما إلى إيجاد مقدور معين وحينئذ إما أن يقع بهما فيلزم مقدور بين قادرين وإنه محال أو بأحدهما فيلزم

---

(١) قد اضطرب هنا ترتيب عبارة «ز» حيث نجد فيه ما يلي: «فإن قلت ثم وإنما يلزم إن لو لم يكن بإرادتيهما ، فتدبر . قصد أحدهما وعدم قصد الآخر ترجيح بلا مرجح قلت ذلك أن تجعله إشارة إلى برهان التمانع والتخالف في الأفعال وحينئذ...».

(٢) «أ» و «ز» واحد ، وما أثبته من «م» ومما نقل في خير القلائد: ١٧ .

(٣) ز: إليها .

(٤) «ز» و «أ»: إلى ما ذكر ، وما أثبته من «ص» و «د» و «م» ومما نقله الكليسي في كتابه خير القلائد: ١٧.

(٥) أ: وتوجيه .

(٦) أ: الألهة .

(٧) «أ» و «ز» و ينتفي ، وما أثبته من «ص» و «م» و «د» ومن نقل خير القلائد: ١٧.

(٨) هم المتكلمون . انظر شرح المواقف: ٤٧/٨.

(٩) أ: ويتصف .

(١٠) ز: لا لحالة .

(١١) ز: لصفات .

(١٢) ز: إليهما .

(١٣) ز: والحدوث .

الترجيح بلا مرجح . فالأحسن أن يقال لو كان في العالم صانعان لكان محتاجا إلى كل منهما ومستغنيا عنهما لكونهما مبدءين مستقلين له ، واللازم باطل بالضرورة فكذا الملزوم .

وقالت الفلاسفة: لو تعدد الواجب لذاته والوجوب نفس ماهيته[1] لتمايزا بالتعين[2] إذ لا اثنينية بدون الامتياز بالتعين فيلزم تركب هوية كل منهما من الماهية المشتركة والتعين[3] المميز[4] ، وأنه باطل . ولا يخفي أن مبناه كون الوجوب طبيعة نوعية وإلا لتمايزا بذاتيهما من غير احتياج إلى تعين[5] أصلا ، على أن كون الوجوب نفس ماهية الواجب إنما هو على تقدير كونه ثبوتيا لا مطلقا ، ولا دليل عليه . بل التحقيق أنه صفة اعتبارية فلا يلزم التركب قطعا[6] . واعلم أن هذه المسئلة تكاد أن تلتحق[7] بالضروريات . فلذلك ترى[8] العقلاء لا يلتزمون[9] بخلافها[10] إلا

---

(١) الماهية مصدر جعلي مأخوذ من «ماهو» وتستعمل بمعنى اسم المصدر فيما يجاب به عن السؤال بـ«ما هو» وهو قالب ذهني كلي للموجودات العينية أو الحد العقلي الذي ينعكس في الذهن من الموجودات المحدودة. وللماهية اصطلاح آخر أعم وهو «ما به الشيء هو هو» وبهذا المعنى يطلق على الواجب تعالى أيضا (الأسفار الأربعة للملا صدرا: ٤١٣/١) فيكون مرادفا للحقيقة (انظر شرح العقائد مع الخيالي: ٢٧/١) وانظر أيضا ٣٩٠/١ ، ٣٩٣ من:Islam West Philosophical Dialogue

(٢) ز: التعيين .

(٣) ز: التعيين .

(٤) «أ» و «ز» المتميز ، وما أثبته من «ص» و «د» و «م»

(٥) ز: تعيين .

(٦) نفس هذه القضية قد تعرض لها الإيجي في المواقف ، وموقف الخيالي هنا قريب مما في المواقف حيث يعترض على طريقة الفلاسفة في إثبات الوحدانية بناء على أن استدلالهم متوقف على كون الوجوب وجوديا مع أن الأمر ليس كذلك لأنه إما اقتضاء الذات للوجود أو الاستغناء عن الغير ، وكل منهما اعتبارية لاتحقق له في الخارج ، ولذا فإن استدلال الفلاسفة مما لايتم كما أرى .

(٧) «أ» و «ز» يكاد أن يلتحق ، وما أثبته من «ص» و «د» ، وهو الصحيح نحويا.

(٨) ز: تبري

(٩) أ: لا يلزمون

(١٠) «أ» و «ز» بدون (بخلافها) وما أثبته من «ص» و «م» و «د» .

الثنوية[1] فإنهم قد أثبتوا للعالم إلهين ؛ أحدهما فاعل الخير والآخر فاعل الشر . فمنهم من قال فاعل الخير هو النور وفاعل الشر هو الظلمة . وقالت المجوس فاعل الخير هو يزدان وفاعل الشر هو أهرمن ، ويعنون به الشيطان . قالوا إنا نجد في العالم خيرا كثيرا وشرا كثيرا[2] والواحد يستحيل[3] أن يكون خيِّرا وشريرا[4] معا . ورد بأنه إن أريد بالخير مبدء الخير والشر فلا نسلم استحالته ، وإن أريد بهما[5] من غلب عليه الخير والشر فلا نسلم لزومه عما ذكر .

* * *

(١) هم القائلون بأن للعالم أصلين أزليين أبديين هما النور والظلمة وهما مختلفان في الجوهر والطبع والفعل والخير والأبدان والأرواح وعن هذين الأصلين كانت كل الموجودات والثنوية أربع فرق؛ المانوية ، الديصانية ،« «المرقونية ، المزدكية. انظر الفهرست لابن النديم: ٣٨٧ وما بعدها ، الملل والنحل: ٢/٤٩-٦٠ ، التمهيد للباقلاني: ٦٨ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين: ٨٨.

(٢) ز: بدون (شرا كثيرا) .

(٣) أول ق ٩ في أ .

(٤) أ: شرا .

(٥) أول ق ٩ في ز .